



يتكرر تسويق وجوه التشابه بين حالي سورية والبوسنة لتمرير بعض التفاؤل حول نهاية سياسية للصراع السوري، بينما تغفل عناصر الاختلاف وضرورة قراءة خصوصية كل تجربة وما يترتب على ذلك من نتائج قد تكون مريضة.

أولاً، صحيح أن ثمة تقارباً بين التجربتين في تلقي المجتمع الدولي وسلبيته طيلة سنوات من حرب أهلية فاق العنف فيها كل تصور، وخلف خراباً ودماراً ومئات الآلاف من الضحايا والمعتقلين والمشددين واللاجئين، ما استدعي طلب تدخل دولي لحماية المدنيين ووقف المجازر المتكررة، لكنَّ ثمة اختلافاً بين تدخل غربي في البوسنة له ارتدادات البسيطة كجمهورية صغيرة تابعة ليوغوسلافيا وتجاور أوروبا، وبين تبعات خطيرة لاحتمال التدخل في الحالة السورية، كدولة عربية كبيرة تقع في منطقة حساسة من العالم ولها حلفاء أقوياء لهم مصلحة في دعم الوضع القائم والحفاظ على نفوذهم في المشرق العربي.

وثمة اختلاف أيضاً في دور الرأي العام الذي دعم تدخل عسكري غربي في البوسنة وإن تأخر ثلاث سنوات ونيف، بينما لا يزال يكتفي بالتعاطف مع اللاجئين السوريين الفارين من أتون العنف!

ثانياً، حرباً البوسنة وسورية مختلفتان في الشروط والظروف، إن لجهة الامتداد الإقليمي الذي يميز الصراع السوري المفتوح على مكونات قومية ومزهبية تمتد في بلدان الجوار، ما يهدد أمن المنطقة واستقرارها، وإن بظهور «داعش» وما يخلفه من تعقيدات أعادت ترتيب الأهداف لدى مختلف البلدان الغربية التي منحت الأولوية لمواجهة خطورة هذا التنظيم وتمدده، وإن لجهة التبدل الذي طرأ على موقع القوى العظمى، حيث كان الاتحاد السوفيетي مطلع التسعينيات في صيرورة تفك وإحجام عن لعب دوره الخارجي بينما ظهرت الولايات المتحدة في أوج قوتها، بينما تبدو اليوم إدارة أوباما في لحظة انكفاء عالمي ويبعد الاتحاد الروسي كما لو أنه يحاول استعادة بعض نفوذه ومواعده، وأخيراً، لجهة الموضع حيث سرع وجود البوسنة

بحوار دول حلف الناتو خلاصها، بينما لعب دوراً معاكساً قرب سوريا من إسرائيل التي ليس من مصلحتها سقوط نظام شكل استقراراً لأمن حدودها طيلة عقود ليحل مكانه نظام قد يهدد أمنها أو يعدل ميزان القوى في المنطقة.

ولا تغير هذه الحقيقة رغبة الغرب وإسرائيل في إطالة أمد النزاع السوري حتى لو أبى أحد مدن البلاد وأهله، وبالتالي في تشجيع تحوله إلى نزاع طائفي ومناطقي ينهك المجتمع السوري ويجعله ضعيفاً وعاجزاً عن تشكيل تهديد لتل أبيب!

ثالثاً، من الخطأ سحب مثال البوسنة والرهان على تطبيقه في سوريا، فنجاح التدخل والضغط الأميركي المدعوم أوروباً في وقف العنف هناك، استدعي ترتيب حالة توافقية من التقسيم ومنح حكم ذاتي للمكونات المتصارعة من صرب ومسلمين وكروات في إطار فيدرالي بأمل إزالة الحقد والكراهية واستعادة الثقة والتعايش تدريجياً.

صحيح أن ملامح تقاسم الأرض في سوريا باتت واضحة وقد رسمتها خطوط الخنادق والبنادق، وثمة مناطق تحت سيطرة النظام وأخرى يسيطر عليها الأكراد وثالثة يسيطر عليها «داعش» ورابعة تسيطر عليها جماعات متنوعة من المعارضة المسلحة الإسلامية، لكن يظل التقسيم أمراً مستبعداً في سوريا، حيث تسعى مختلف الأطراف إلى فرض سلطتها على الوطن ككل، وترفض أجندها خيار التقاسم والتقسيم، ما يرجح أن يطلق أي تدخل خارجي لفرض الأمر الواقع، رداً عنيفاً يطيل من أمد الصراع يجعله أكثر حدة.

رابعاً، التمايز بين الحالتين في درجة الحروب بالوكالة. صحيح أن حرب البوسنة تغذت من خلال دعم أطراف خارجية لوكالاء محليين، لكن يقي هذا الأمر محدوداً بخلاف الوضع السوري حيث تكاثرت القوى الخارجية المتنافسة وحولت البلاد إلى ساحة صراع إقليمي وعالمي! وما دام تضارب مصالح الداعمين الخارجيين مستمراً سيستمر تدفق الأسلحة والأموال، ويطول أمد الصراع وتزيد كلفته.

وإذ منحت الظروف في تجربة البوسنة، بلد واحد، هو الولايات المتحدة، يملك النفوذ والقوة لإقناع القوى الخارجية بقبول فكرة حل سياسي ولرعاية اتفاق لوقف إطلاق النار، فهل اللحظة السورية قد حانت؟!

وهل يعيد التاريخ نفسه وتلقي الحرب أوزارها في سوريا بتوافق أهم القوى الخارجية والإقليمية؟!

وهل يمكن اعتبار اللقاء الرباعي الأخير بين أميركا وروسيا وتركيا وال سعودية خطوة أولى على هذه الطريق؟!

خامساً، ثمة فارق مهم ونوعي بين اتفاق سلام دايتون الذي توصل خلاله المتصارعون في البوسنة إلى حلول مرضية للجميع نسبياً، وبين مؤتمر جنيف - 1 وجنيف - 2 حيث المواقف لا تزال مشحونة بصراع وجودي في سوريا ويعتقد كل طرف، وعلى رغم ما يعانيه من إنهاك، بأن الحرب يجب أن تتواءل حتى إنهاء الطرف الآخر، لتبدو مشاريع التسوية والحلول السياسية محاولة لربح الوقت كي تستمر مختلف الأطراف بتحصيل المكاسب عبر الخيار العسكري! ونضيف أن سر نجاح دايتون كان اجتماع الوكالاء مع الأطراف الخارجيين الداعمين لهم للتوصيل إلى حل توافقي، أما في جنيف فجاءت البداية من الأدوار الداخلية وإن حظي المؤتمر برعاية دولية، ويبدو عندما يتعلق الأمر بمثالى البوسنة وسوريا، يكون العمل من الداخل إلى الخارج سلبياً، ويرجح أن ينطوي على نتائج عكسية تطيل أمد الحرب، والبديل، ربما الرهان على تأسيس اتفاق بين مختلف الداعمين الخارجيين ولنقل تسوية يقبلون بها ويفرضونها على وكلائهم كمقدمة لإنجاح العملية التفاوضية والمعالجة السياسية.

والحال، فإن أي جهد حاسم تبذله القوى الخارجية المؤثرة يمكن أن يحدث فارقاً في النزاع السوري، أو يوقف على الأقل العنف المتمادي، ويضع سوريا على طريق البوسنة، والقصد احتمال التوصل بعد سنوات مدمرة إلى اتفاق يقارب اتفاق

دأيتون بين القوى الخارجية ويفرض على الوكلاء المحليين، واضعاً حجر الأساس لتلبية حقوق الناس وخلاص هذا الشعب المنكوب من محنته.

[الحياة اللندنية](#)

المصادر: